الاستغناء في اللغة العربيّة
محاولة لتأصيل (الاستغناء) مصطلحاً

د . دين العربي

جامعة مولاي الطاهر بسعيدة،الجزائر

الملخص :

يأتي هذا البحث كمحاولة حفر في جذور مصطلح (الاستغناء) في اللغة العربية، ولعل الدافع في هذا العمل هو ذلك الخلط في تحديد مفهومه لدى قدماء اللغويين ، ما ألقى بظلاله على البحوث اللسانية المعاصرة في هذا الشأن ، فالملاحظ في كتب التراث العربي أن المصطلحات ذات القرابة مع (الاستغناء) يشوب أغلبها الخلط في التناول ، إذ كنا نلاحظ في تراثنا اللغوي مصطلحات خاصة بالبلاغيين وأخرى خاصة بالنحويين وهكذا ... ، فالذي أحدث هذا الارتباك هو غياب المفهوم من جهة ثم غياب تأسيس صحيح وممنهج لما يسمى اليوم بـ "علم المصطلح" ، لهذا يبني هذا العمل توجهه نحو محاولة رصد أهم التعاريف للمصطلحات القريبة من هذا المصطلح ، ثم محاولة البحث في الأسباب التي أدت إلى هذا الخلط بينه وبين سائر المصطلحات .

الكلمات المفتاحية : استغناء - الاكتفاء – المصطلحات – عناصر لسانية - التقدير – الحذف – الإضمار – التعويض .

***Abstract* :**

This research comes as an attempt to dig into the roots of the term "dispensing" in the Arabic language, perhaps the motivated in this work is that confusion in the definition of the concept among the ancient linguists, which cast a shadow on contemporary linguistic research in this regard, It is noted in the books of our Arab heritage that the terms of kinship with (dispensing) is mostly confused in the handling; , as we note in our linguistic heritage, terms specific to the linguistics and other special grammarians and so on .The reason behind this confusion is the absence of the concept on the one hand and the absence of a proper and systematic establishment of the so-called "the science of term". Therefore, this work builds on the attempt to monitor the most important definitions of terms close to this term, and then try to research the reasons that led to this confusion with other terms.

Keywords*: *Dispensing - Sufficiency - Terminology - Language Elements - Estimation - Deletion - Depreciation - Compensation.

1 - الاستغناء لغة :

(الاسْتِغْنَاءُ) لغةً مصدر للفعل (اسْتَغْنَى ، يَسْتَغْنِي) ، وهو الاكتفاء والإجزاء " يقال :رجُلٌ مغنٍ أي مُجْزئٌ كافٍ ، قال ابن بري الغناء مصدرٌ ، أَغْنَى عَنْكَ أيْ كَفَاكَ "[1] ، من الاكتفاء والغِنى الذي هو ضد الفقر ، « وَقَدْ غَنِيَ بِهِ عَنْهُ غَنِيَةً ، وَأَغْنَاهُ اللهُ ، وَقَدْ غَنِيَ غِنًى ، وَاسْتَغْنَى واغْتَنَى وتَغَانَى »[2] ، وجاء في اللسان أيضا : « ابن سيده : الغِنَى مَقْصُورٌ ، ضِدّ الفَقْرِ ، فَإِذَا فُتِحَ مُدَّ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي *** فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ

فإنّهُ يُرْوَى بِالفَتْحِ والكَسرِ فَمَنْ رَوَاهُ بالكَسرِ أَرَادَ مَصْدَرَ غَانَيْتُ ، وَمَنْ رَوَاهُ بالفَتْحِ أَرَادَ الغِنَى نَفْسَه »[3] ، والغنيُّ من كان غيره في حاجة إليه ولا يحتاج إلى أحد ، وهو من صفات الله تعالى ، يقول ابن منظور : « فِي أَسْمَاءِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ الغَنِيُّ ، ابْنُ الأثير : هُوَ الَّذِي لاَ يَحْتَاجُ إلى أَحَد فِي شَيْءٍ ، وكُلُّ أَحَد مُحْتَاجٌ إلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الغِنَى المُطْلَقُ ، ولا يُشَارِكُ اللهَ تَعَالى فِيهِ غَيْرُهُ ، وَمِنْ أَسْمَائِهِ المُغْنِي سُبْحَانَهُ وتَعَالى ، وهُوَ الَّذِي يُغْنِي مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ »[4] ، وأما الاستغناء الذي هو الترك لعيب في المتروك فقد يقصد به الذّم أو العقاب ، « وَفِي حَدِيثِ الجُمُعَةِ مَنْ اسْتَغْنَى بِلَهْوٍ أَوْ تِجَارَةٍ اسْتَغْنَى اللهُ عَنْهُ ، واللهُ غَنِيّ حَمِيدٌ ، أَيْ أَطْرَحَهُ اللهُ ورَمَى بِهِ مِنْ عَيْنِه ، فِعْلٌ مِنْ اسْتَغْنَى عَنِ الشّيءِ ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، وَقِيلَ جَزَاهُ جَزَاءَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ[5] ﴾ »[6] ، والاستغناء هو الترك إذا سدّ مسدّ الشيء غيرُه ، أي إذا تُرك عُوّض عنه بغيره مما يسدّ الحاجة ، في اللسان : « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَتْ غِنَى وفي رِوَايَةٍ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى ، أَيْ مَا فَضَلَ عَنْ قُوتِ العِيَالِ وَكِفَايَتِهِمْ فَإِذَا أَعْطَيْتَهَا غَيْرَكَ أَبْقَيْتَ بَعْدَهَا لَكَ وَلَهُمْ غِنَى وَكَانَتْ عَنْ اسْتِغْنَاءٍ مِنْكَ وَمِنْهُم عَنْهَا »[7] ، وقال تعالى في الآية 37 من سورة عبس: ﴿ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴾ ، " أي يكُفّهُ ويكفِيهِ "[8] ، و" يقال : استغنى الرجل، أصاب غنى "[9]،

2 - الاستغناء في الاصطلاح :

الاستغناء أحد مظاهر الإيجاز في اللغة العربية ، يقوم أساسا على اكتفاء البنية اللغوية بأجزاء من الكلام دون أخرى ، على أن يكون بعض أو كل ما يكتفى به يحمل دلالة معينة غالبا لا يختلف فيها المتكلم والسامع من جهة ، ومن جهة أخرى دالا أيضا على المستغنى عنه وعلى وجوده مفترضا في باطن الكلام وذهن المتكلم والسامع على حد سواء ، فـ (استغنى بـ) بمعنى : اكتفى ، و(استغنى عن) بمعنى : أطرحه وتركه ورمى به ، فهما معنيان مختلفان يحدد سياقهما حرف الجرّ الذي له أكبر تأثير في المعنى ، والمستغنى به والمستغنى عنه لا يجتمعان ، فإذا حضر المستغنى به أجزى حتى سقط المستغنى عنه ، فيكون المستغنى (به) هو المنطوق المستعمل، وهو بمثابة "التركيب الظاهري (*structure de surface*) الذي نستعمله إذا تكلمنا أو كتبنا، والمستغنى (عنه) هو غير المنطوق أو غير المستعمل ، وهو بمثابة التركيب الباطني (*structure profonde*) الذي يعطي المعنى الأساسي للجملة "[10] ، وهذا التركيب الباطني يصفه محمد علي

الحولي بأنه "تركيب مجرد وفرضي يتوقف عليه معنى الجملة وتركيبها بعد أن تصبح تركيبا ظاهريا، وبذلك يكون التركيب الظاهري حقيقة فيزيائية ملموسة ونستعمله إذا تكلمنا أو كتبنا "[11] ، ففي قولهم : « حَمْدًا وشُكْرًا » استغناء يتحدد باكتفاء المتكلم بهذا الجزء من الكلام دون « أحمد الله حَمْدًا وأشكر الله شُكْرًا » ، فتتحدد الصيغة على نحو يكون فيه المستغنى عنه ذا مكونين ، وهما : «أحمد الله وأشكر الله » ، لتشكلا – تقديرا – البنية العميقة ، وأما البنيتان « حمدا وشكرا» فتشكلان البنية السطحية .

الاستغناء شكل من أشكال الاقتصاد اللغوي ، وهو في اللغة العربية ينمّ عن خصوصية تكشف عن ذوق متفرد في اللسان العربي ، فالتاء الدالة على التأنيث – مثلا – " يلحقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف ، مثل مؤمنة وصابرة ، فإذا كان الوصف خاصا بالمؤنث تركوها استغناء عنها ، كما في أيّم وظِئْرٍ ومُرْضِعٍ "[12] ، ومجالات استخدامه كثيرة في الدرس اللغوي ، إذ يتم الحديث عنه في مجال البلاغة والصرف والنحو والدلالة والصوت ، يتم من خلاله إيضاح المعنى وتيسيره ، " فالعرب يحذفون الكلمة إذا فُهمت ، والجملة إذا ظهر عليها دليل، ويستغنون عن الكثير بالقليل إذا عُرف القصد ، وعن الغامض بالواضح ، وعن الثقيل بالخفيف بما لا يؤثر في إيصال المعنى غير منقوص ولا مبهم "[13] ، وهذا الشكل من الاقتصاد لا يكون إلا إذا تمّ المعنى وحصل توافق عرفي بين الباثّ والمتلقي ، وهذان الشرطان أساسيان لتُحقّق الرسالةُ هدفَها ، لأن علم المخاطب بحالة الاستغناء يشكل قَبولا مبدئيا لفك رموز الخطاب.

3 - الاستغناء في التّراث اللغوي العربي :

مصطلح (الاستغناء) وارد كثيرا في الدرس اللغوي العربي القديم ، ولعله نال الحظوة في الدراسات الصرفية والنحوية بشكل لافت ، على أن مسألة السبق في تناول المصطلح مختَلَف فيها إلى حد ما ، فبعض الدراسات تشير إلى أن الخليل بن أحمد الفراهيدي (تـ 170هـ) كان أول من أشار إليه في أبواب من مسائل متعددة من مؤلفاته ، وبعضها يُرجع السبق في هذا الموضوع إلى تلميذه سيبويه (تـ 180هـ)، والحقيقة أن الخليل أشار بوضوح إلى موضوع " الاستغناء " فقد كان - فيما يعتقد - أول من أستعمله في مباحث كثيرة من مؤلفاته على نحو ما تحدث فيه

عن النصب على الاستغناء وتمام الكلام ، يقول فيه : « مثل قول الله تعالى في "الطور" : ﴿وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ﴾ إلى قوله : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ ﴾[14] . نَصَبَ "فاكهين" على الاستغناء وتمام الكلام . وفي سورة "الذاريات" : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ ﴾[15] . مثله : (فارهين) (خالدين) . كلّ هذا نصبٌ ، فنصب (آخذين) على الاستغناء وتمام الكلام ، لأنك إذا قلت : " إنّ المتّقين في جناتٍ وعيونٍ " ثمّ سكتَّ فقد تمّ الكلام واستغنى عما يجيء بعده ، فنصب ما يجيء بعده ، وإذا قلت : " إنّ زيدا في الدّار " وسكتّ كان كلاما تامّا ، فلمّا استغنيت عن (القائم) نصبت ، فقلت : " قائما " »[16] ، فالاستغناء فيما يرى الخليل يُعتمد في الاستعمال اللغوي رغبة في التخلص من كل تركيب أو كلمة قد تؤثر بالثقل أو الإطالة ، ولذلك يستحسن ترك بعضٍ من أجزاء الكلم بالحذف والاستغناء .

يقول في موضع آخر متحدثا عن التثنية : « جمع الجموع ضروب : منها الاثنان والثلاثة والأربعة . وكان القياس أن يقال: (اثنا قلوب) كما قيل : (ثلاثة قلوب) و(أربعة قلوب) فيأتون باسمي العدد والمعدود جميعاً ، إلاّ أنهم وجدوا في التثنية طريقاً أخضر ، وهو الدلالة على المعنيين باسم واحد ، وهو قولك (قلبان) ، فاستغنوا به عن الأصل ، فلما جاء ما أغنى عن الدلالة على التثنية ، وهو كون المضاف إليه مثنى رفضوها ، إلاّ إذا التبس ، وذلك إذا أنفصل المضاف عن المضاف إليه ، تقول : (فرساهما) و(غلاماهما) ولا تقول : (أفراسهما) و(غلمانهما) »[17] ، معنى ذلك أن العرب تذهب مذهب الاستغناء في مثل هذا الموضع بالتثنية طلبا للاختصار الذي يؤدي إلى سهولة النطق ، فتركوا القياس لأنهم استحسنوا طريقاً أسهل يفي بالغرض ويسهل عليهم النطق به .

الظاهر من خلال الدراسات اللغوية أن الخليل لم يحاول وضع تعريف دقيق لمصطلح (الاستغناء)، بل اكتفى بالتعرض إلى الجانب الوظيفي منه ، ولكن تلميذه سيبويه سعى نحو هذا الطرح، غير أنه لم يقف على تعريف محدد يشير من خلاله بشكل دقيق إلى مفهومه في باب خاص ، بل إن تعاريفه للاستغناء جاءت مشتتة هنا وهناك في طيات كتابه ، مستندا على آراء أستاذه في الموضوع ، ومن ذلك قوله في "باب ما يكون في اللفظ من الأغراض" : « اعلم أنهم يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوضون ويستغنون بالشيء عن

الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً ، فإنّهم يقولون: يدع، ولا يقولون: ودع، استغنوا عنها بترك ، وأشباه ذلك كثير »[18] ، ومن هنا تبدو إشارة سيبويه واضحة إلى أن من عادة العرب في كلامها الاستغناء والحذف لما كان أصلا في الكلام .

الملاحظ في هذا الموضوع أن سيبويه لم يقف على مصطلح واحد فقد أطلق (الاستغناء وسد مسد والاكتفاء) للإشارة إلى مفهوم واحد ، إذ يقول – مثلا – في باب " هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده " : « لأنه مسقر لما بعده وموضع ، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله ، ولكن كل واحد منهما لا يُستغنى به عن صاحبه، فلما جُمعا استغنى عليهما السكوت ، حتى صارا في الاستغناء كقولك : هذا عبدالله"[19]. فهو في هذا النص جمع بين مصطلحين اثنين ، وهما (الاستغناء) و(سدّ مسدّ)، ثم نراه في موضع آخر يستخدم مصطلحا واحدا ، نحو قوله : " واعلم أنّهم لم يستعملوا "عسى فعلك" ، استغنوا "بأن تفعلَ" عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب "بعسى" عن أن يقولوا : عَسَيَا وعَسَوْا ، و"بِلَوْ أنّه ذاهبٌ" عن "لوْ ذهابه" ، ومع هذا أنّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في "عسى" و"كاد" ، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[20]. وهو كثير في أبواب متعددة من الكتاب .

يظهر أن جمهور النحويين اتخذوا المأخذ نفسه ، إذ يبدوا في كتاباتهم استعمال مصطلح "الاستغناء" في مواضع كثيرة توحي بمعاني "الحذف" و"سد مسد" وغيرها ، فنجد ابن الأنباري (ت 328هـ) – مثلا – يشير إلى المصطلح في أبواب كثيرة من (الإنصاف) ، ففي "مسألة العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب" نجده يقول : « وإذا كان العطف بـ (لكن) في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ، لأنه قد استغنى عنها بـ (بل) في الإيجاب ، لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط »[21] ، ويقول في المسألة نفسها : « وقد يُستغنى بالحروف عن الحرف في بعض الأحوال ، إذا كان في معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بـ (إليك) عن (حَتَّاك) ، وبمثلك عن (كَكَ) ، وكذلك استغنوا به عن (وَذَرَ) ، وكذلك استغنوا بمصدر (ترك) واسم الفاعل منه عن مصدر (ودع) و(وذر) ، وعن اسم الفاعل منهما، فيقال : ترك تركًا فهو تارك ، ولا يقال : ودعا ، فهو وادع ، ولا وذر وذرًا فهو واذر »[22]، وهذا ما جرى عليه اللسان العربي .

أما ابن جني (ت 392هـ) فيبدأ بذكر قول سيبويه السابق في "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء" من كتاب "الخصائص" ، ثمّ يعرض مجموعة من الأمثلة يبين من خلالها أنّ الشيء المُسْتغنى عنه ساقط من كلام العرب وأنّه غير مستعمل ، يقول : « قال سيبويه: واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة. فمن ذلك استغناؤهم بترك عن "ودع" و"وذر". »[23] ، أراد أن الماضي "وَدَعَ" من الأفعال المتروكة في العربية ، ويرى اللغويون في هذا الصدد أنها إذا وردت فهي شاذة ، جاء في تفسير أبي حيان الأندلسي لقوله عز وجل في الآية 03 من سورة الضحى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾، «(ما ودّعك) بتشديد الدال ، وعروة بن الزبير ، وابنه هشام ، وأبو حيوة ، وأبو بحرية وابن أبي عبلة بخفها أي ما تركك ، واستغنت العرب في فصيح كلامها بـــ (ترك) عن (ودع) و(وذر)، وعن اسم فاعلهما بتارك، وعن اسم مفعولهما بمتروك ، وعن مصدرهما بالترك ، وقد سمع (ودع) و(وذر) ، قال أبو الأسود:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي *** غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

وقال آخر:

وَثَمَّ وَدَعْنَا آلَ عَمْرٍ و وَعَامِرٍ *** فَرَائِسَ أَطْرَافِ المُثَقَّفَةِ السُّمْرِ »[24] ،

وقد قدم ابن جني هذين النموذجين للإشارة إلى أن العرب تركت بعض صيغ الأفعال لثقلها وإن وُجدت ، ولكل ذلك مرجع في علم الصرف .

لقد ذهب جمهور النحويين مذهب ابن جني في إشارتهم إلى مصطلح "الاستغناء" ، فهذا المبرد (ت 285هـ) يشير إليه في باب (الجمع لما كان على ثلاثة أحرف) من كتابه (المقتضب) إذ يقول : « ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا . »[25] . ويقول في باب (مسائل " أيّ " في الاستفهام) : « واعلم أنّ (أيّا) مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج إلى الصّلة سواءٌ ، لأنّ المعنى واحد ، كما أنّ زيدا وزيدَ مناةٍ سواءٌ في الاحتياج والاستغناء ، لأنّ المعنى التسمية ، والإبانة عن الشخوص . »[26] ، أما ابن السراج فقد استعمل المصطلح بكثرة ، فيذكره في معرض حديثه عن (جمع التكسير) في (الأصول)

إذ يقول : « ومنها ما يقتصر به على بناء القليل عن الكثير والكثير منها ما يستغنى فيه بالقليل عن الكثير فالذي يستغنى فيه بناء الأقل عن الأكثر فتجده كثيراً والاستغناء بالكثير عن القليل نحو : ثلاثةِ شسوعٍ وثلاثةِ قُروءٍ »[27] ، ويقول في (ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى) : « المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام »[28] ، والملاحظ في مسألة تناول المصطلح أن ابن السراج نحا نحو سيبويه والمبرد في عدم الإشارة إليه تعريفا ، بل كان يعرض إليه في ثنايا أبواب أصوله ليدل على الاكتفاء وعدم الحاجة ، دون أن يفرق بينه وبين المصطلحات القريبة منه دلالة .

4 - الاستغناء ومصطلحات أخرى بين القدماء والمعاصرين :

الأصل في البحث اللغوي العربي المعاصر أنه امتداد في أغلبه للدراسات اللغوية القديمة ، لذلك فإننا نلاحظ في كثير أو قليل من عملية التناول للمصطلح اللغوي العربي تذبذبا ظاهرا قد يكون نتيجة ارتباك في تحديد طبيعة المصطلح نفسه لدى القدماء ، وأمثلة ذلك كثيرة ، فابن جني أطلق على الاشتقاق الصغير مصطلح "الاشتقاق الأصغر" إضافة إلى الاشتقاق الصغير ، ما أحدث فيما بعد اضطرابا كبيرا بين الصغير والأصغر والكبير والأكبر ، وسيبويه أطلق مصطلح "الخبر" للدلالة على الحال ، وهكذا ...

لقد ذكر القدماء مصطلحات (الاستغناء ، الحذف ، التعويض ، الاكتفاء ، النيابة ، سد مسد) في مؤلفاتهم ، دون أن يلزموها مواضع محددة أو دلالات دقيقة في أبواب معينة ، وكان الخلط في هذه المصطلحات هو السمة الغالبة على استعمالها ، فكانت النتيجة ذلك التذبذب الحاصل في استعمالها لدى المحدثين ، ولعل الذي أحدث هذا الارتباك عند القدماء هو غياب المفهوم من جهة ثم غياب تأسيس صحيح وممنهج لما يسمى اليوم بعلم المصطلح ، لذا كنا نلاحظ في تراثنا اللغوي العربي مصطلحات خاصة بالبلاغيين ومصطلحات أخرى خاصة بالنحويين وهكذا ... زد على ذلك كله تذبذب المصطلح الواحد من حيث التناول ، نحو الاختلاف الحاصل في تناول المسميات بين المدارس نفسها ، فلا غرابة إذا لاحظ الباحث اختلافا أو

تذبذبا في تناول مصطلح "الاستغناء" ، مع أن المصطلحات التي تلامس الاستغناء من قريب أو بعيد لا تفيد الدلالة نفسها ، ولعل بطون كتب التراث نفسها تؤكد ذلك .

أ – بين الحذف والاستغناء :

تفيد مادّة (ح ذ ف) في اللغة العربية دلالة الإسقاط، والمقصود بالإسقاط: الإزاحة، الإقصاء، التنحية، الإبطال أو الإزالة، وفي اللّسان: "حَذَفَ : حَذَفَ الشَّيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا : قَطَعَهُ مِنْ طَرَفِه، والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشَّعْرَ "[29]، لذا كان الحذف يفيد دلالة الإلغاء بعد الوجود، وفي الصِّحاح: "حَذَفْتَ رَأْسَهُ بالسَّيْفِ، إِذَا ضَرَبْتَهُ فَقَطَعْتَ مِنْهُ قِطْعَةً"[30]، بمعنى قطعت طرف الجسم، ومن هنا فإنّ دلالة الحذف تفيد قطع طرف الشيء ، وتفيد كلمة "الحذف" مجازا التسوية والتهذيب ، جاء في أساس البلاغة : " وَحَذَفَ الصَّانِعُ الشَّيءَ : سَوَّاهُ تَسْوِيَةً حَسَنَةً ، كَأَنَّهُ حَذَفَ كُلَّ مَا يَجِبُ حَذْفُهُ ، حَتَّى خَلاَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وتَهَذَّبَ "[31] . الملاحظ خلال الحديث عن مادة (ح ذ ف) في كلام العرب أنّ دلالتها أصابها ما يصيب مفردات اللغات من تطور وتجديد ، بدليل أنّها زحفت من الاستعمال الحسي الذي يفيد الإسقاط والإزالة إلى الاستعمال المجازي الذي يتجه نحو معنى التسوية والتهذيب ، حتى انتقل الحديث عن هذه المادّة إلى معنى إسقاط وإزالة جزء من الكلام .

وأما في الاصطلاح فإنّ (الحذف) أن يسقط المتكلم من كلامه حرفا أو كلمة أو جملة أو أكثر في بعض الصيغ والمواقف اللغوية ، ليضفي عليه معان بلاغية ، ويشترط في ذلك أن يدل على المحذوف دليل ، و"هذه الصيغ يفترض وجودها نحويا ، لسلامة التركيب وتطبيقا للقواعد، ثم هي موجودة أو يمكن أن توجد في مواقف لغوية مختلفة"[32] ، وهو من سبل الإيجاز ، وقد تعددت أوجهه في الاستعمال القرآني ، "ومن ذلك قوله جل وعلا في الآية 48 من سورة الصافات: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِينٌ ﴾ ، فقد حذف الموصوف ، أي حور قاصرات"[33]، ومنه أيضا "حذف الصفة نحو قوله سبحانه في الآية 79 من سورة الكهف : ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ ، وتقدير ذلك : يأخذ كل سفينة صالحة غصبا "[34] ، وفي هذه الصيغ وغيرها

يكون المحذوف مقدرا ، أي حاضرا في بال المتكلم ، على اعتبار ان المحذوف إن دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ ، ذلك ما يفسر ميل العرب إلى الإيجاز والابتعاد عن الإكثار .

لم يشر قدماء اللغويين إلى ما يفرق بين الاستغناء والحذف ، حتى أن بعض الخلط كان السمة الغالبة على تعاريفهم للمصطلح ، بدليل أن بعضهم استعمل الاستغناء بمعنى الحذف والعكس ، لذلك "نجد بعض اللغويين أشار إلى ذلك"[35] ، بل إن تناول المصطلحين في مصادر اللغة لم يقدم ما يسمح للمعاصرين بالفصل في هذا الموضوع ، ومن هنا تعرف نتائج الاجتهادات فيه اختلافات كثيرة ، علما أن بعض الجهود اتجهت نحو إعمال بعض النظريات اللسانية الغربية للفصل في المسألة ، غير أن جهودهم لم تف بالغرض ، والسبب هو أن الحذف (Elision) كظاهرة لغوية في لغات العالم لا يتسم بالخصائص نفسها في العربية ، وحتى بعض الدراسات في هذا الموضوع كانت قصيرة النفس فيه ، وهذا ما حال بينها وبين النتائج الملموسة .

الاستغناء في تقدير كثير من اللسانيين أخص من الحذف ، لأن الاستغناء لا يحمل معنى وجوب الإيجاز مقارنة بالحذف الذي يوجب إسقاط أجزاء من الكلم ، يقول محمد عبد الوهاب شحاتة في هذا الصدد : « يختلف الاستغناء عن الحذف ، فالاستغناء ليس إسقاطا للعنصر فقط، بل هو اكتفاء بعنصر عن عنصر آخر يقوم بوظيفة المستغنى عنه ، أي أن الأمر ليس تخلصا مما يستعنى عنه وحسب ، فالذي يستغنى فيه عن شيء لا يخلو من شيء آخر يحل محله ، وهو بهذا يخالف الحذف ، إذ الحذف إخلاء للموضع مما حذف ، كما أن الاستغناء أخص من الحذف ، فكل استغناء فيه حذف وليس كل حذف استغناء »[36] ، الملاحظ فيما ذهب إليه صاحب القول أنه يجعل الاستغناء مستحسنا في الكلام ، بينما يجعل الحذف مستوجبا يحيل عليه الموقف اللغوي ، وقد لاحظنا في مصادر اللغة ما يوحي بذلك ، جاء في الكتاب : « وما كان من الرِّفعة والضَّعة ، وقالوا : الضّعة ، فهو نحوٌ من هذا ، قالوا : غَنِيَ يغْنى وهو غنيٌّ ، كما قالوا : كَبِر يكْبُرُ كِبَراً وهو كبيرٌ ، وقالوا : فقيرٌ كما قالوا : الضُّعف . ولم نسمعهم قالوا : فُقُرٌ ، كما لم يقولوا في الشديد : شدُدَ ، استغنوا ، باشتَدّ وافتقر ، كما استغنوا باحمارّ عن حَمِرَ ، وهذا هنا نحوٌ من الشديد والقويّ والضّعيف . »[37] ، فمن مظاهر الاستغناء في العربية طلبا للخفة استغناؤهم عن بعض الأفعال التي تعد أصلا ، غير أن سلاستها وسهولتها على اللسان جعلتها مطلب

الاستعمال ، واللافت فيما ذهب إليه سيبويه استعماله لمصطلح الاستغناء في هذا الموضع بدل الحذف ، ما يحيل على اختلافهما من حيث الدلالة .

يحاول (كارتر M.G.carter) تناول مصطلح (الحذف) ومصطلحات أخرى قريبة منه من خلال عملية محاقلات انتهت به إلى التمييز بين قسمين من (الحذف) ، "قسم خاص ، وآخر غير خاص ، فالخاص تندرج تحته مصطلحات أخرى كالكف ، الخزل ، والاختزال ، والحذف نفسه ، والإضمار والتقدير . وغير الخاص الذي يضم : السقوط ، الذهاب (بمعنى الزوال)، الجزم ، التسكين ، الوقف ، الاستخفاف ، الإيجاز ، الاتساع ، الاقتصار ، الاختصار."[38]، ثم ربط كلا منها بمجال اختصاصه ، فمثلا : جعل "الإيجاز والاتساع والاقتصار وغيرها مجالها البلاغة ، وجعل الجزم والتسكين والوقف مجالها النحو."[39] ، وقد استوحى كل ذلك من سابقيه ممن درسوا مسائل الحذف من العرب ، إذ اعتمد منوال ابن هشام وسيبويه والزركشي وغيرهم ، وأهم من كل ذلك أنه لم يشر إلى مصطلح "الاستغناء" ، رغم أن سابقيه من العرب الذين بحث في مصادرهم فرقوا بينه وبين الحذف .

ب - بين الإضمار والاستغناء :

الإضْمَارُ مصدر للفعل (أَضْمَرَ) ، على وزن (أَفْعَلَ) ، وهو من صيغ الثلاثي المزيد بحرف ، يكون عادة للتعدية، بمعنى أن الفاعل لا يفعل الفعل بنفسه ، بل يفعله بغيره ، أو يجعل غيره فاعله ، مثل ذلك : نَزَلَ الفَارِسُ ، وأَنْزَلَ سيفه معه – تحدّث الخطيب فَأَسْمَعَ النَاس، وهو يحمل معنى الإخفاء ، جاء في تاج العروس : « وأَضْمَرَهُ : أَخْفَاهُ . وقال اللَّيْثُ : الضَّمِيرُ : الشْيءُ الذي تُضْمِرُه في قَلبِك »[40] ، لذلك جعلوا موطن الضمير النفس ، كأنه يخفي ما لا يراد كشفه ، يقول الزبيدي : « وأضمرت في نفسي شيئا »[41] ، أي أخفيته في مواطن النفس حتى لا يعلم به الناس، « قال الأحوص بن محمد الأنصاري :

سيَبْقَى لها في مُضْمَرِ القَلْبِ والحَشَا *** سَرِيرَةُ وُدٍّ يَوْمَ تُبلى السّرائِرُ»[42]

فكل مضمر لا يُرى، وكل مضمر محجوب عن الناس ، لذلك يقال مجازا عن الميت إذا غُيّب تحت التراب : « أضمرته الأرض » ، يقول الزبيدي في هذا الصدد : « أَضْمَرَتِ الأَرْضُ الرَّجُلَ إذا غَيَّبَته إما بسَفَرٍ أَو بِمَوتٍ ، وهو مجَازٌ ، قال الأَعْشَى :

أَرَانَا إِذَا أَضْمَرَتْكَ البِلاَ *** دُ نُجْفَى وتُقْطَعُ مِنا الرَّحِمْ

أَرادَ : إِذا غَيَّبَتْكَ البلادُ »[43] ، والإضمار في اصطلاح العروضيين "إسكان ثاني جزء متحرك من (مُتَفَاعِلُنْ) ، كي تتحول إلى (مُتْفَاعِلُنْ) في الكامل"[44] ، والسكون في عرف علماء الأصوات إخفاء لحركة الحرف .

الإضمار عند أهل العربية يطلق على معان كثيرة ، فهو عندهم مثلا : "ذكر الضمير لا مدلوله"[45] ، ولعله السبب الذي حدا بهم إلى إطلاق مصطلح "الضمير" على الضمير ، على اعتبار أنه "اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب"[46] ، والضمير يقابله الظاهر ، وكثيرا ما يستعمل هذا اللفظ في باب التنازع ، حيث يقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول ، ويكون كل من العوامل المتقدمة طلبا لذلك المعمول .

يصيب الإضمار ما يصيب المصطلحات القريبة منه حظا من اللبس والتداخل معها وظيفةً ودلالةً ، فمن أهل اللغة من لا يفرق بين الإضمار والحذف ، وكذا بين الإضمار والاستغناء ، بل يجيزون في كثير من الأحيان استعمال أحدهم مكان الآخر ، حتى أن مِن قدماء اللغويين مَن تفطن للمسألة ، يقول أبو حيان الأندلسي في سياق حديثه عن قوله عز وجل في الآية 165 من سورة البقرة : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُواْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾، محاولا تقدير المحذوف من قوله جل شأنه في الآية نفسها : ﴿ يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ﴾ : « وإنما سماه مضمرا لما قدره كحبكم أو كحبهم فأبرزه مضمرا حين أظهر تقديره أو يعني بالمضمر المحذوف، وهو موجود في اصطلاح النحويين ، أعني أن يسمى الحذف إضمارا . »[47] ، فهذه إشارة واضحة إلى ما أصاب هذه المصطلحات من الخلط في المفهوم والوظيفة لقربها من بعضها .

مع ما يشوب هذه المصطلحات كلها من الخلط والتداخل فإنها تختلف اختلافا واضحا مع الاستغناء ، لأن الاستغناء لا يفيد ترك لفظ أو معنى كما هو الحال في الحذف أو الإضمار ، وإنما هو " اكتفاءٌ بعنصر عن عنصر آخر يقوم بوظيفة المستغنى عنه"[48] ، فإذا قام بوظيفته عوضا عنه لم يكن المتكلم بحاجة إلى إعمال النية أو الأثر ، بينما يقوم الإضمار على ترك لفظ منوي للمتكلم ، والحذف يقوم على الترك للفظ والنية ، إذ أن المضمر في حالة الإضمار يبقى أثره ، والمحذوف قد يبقى أثره أو ينتهي ، وهما – أي المحذوف والمضمر – يسبق ذكرهما بقرائن وسياقات تدل عليهما ، وأما المستغنى عنه فإنه متروك لعدم حاجة المتكلم إليه إذا وجد في التركيب ما يقوم مقامه .

ج- بين التعويض والاستغناء :

"التَّعْويضُ" مصدر للفعل "عوَّضَ"[49] ، وهو من العَوَضِ الذي يقدَّم مقابل الشّيء، جاء في اللسان :"العوض : البدل"[50] ، أو أخذ المقابل ، "وفي حديث أبي هريرة : فلما أحل الله ذلك للمسلمين ، يعني الجزية ، عرفوا أنه قد عاضهم أفضل مما خافوا ."[51] ، والتعويض في العادة لا يكون دون خسارة أو مقابل .

أما في الاصطلاح فالتعويض "هو جعل حرف خلفا لحرف أو أكثر أو حركة"[52] ، لسبب تقوم عليه اللغة كطلب الخفة مثلا ، والتعويض هو "وضع حرف في غير مكان الحرف المعوض منه ، أو وضع حرف في غير مكان الحركة المعوض منها ، فالسين في (اسْتَطَاعَ) عوضٌ من حركة عين (أَفْعَلَ) ، وهي الفتحة ، لأنّ الأصل في (أَطَاعَ) : أَطْوَعَ ، من باب (أَفْعَلَ)"[53]، والفعل " استطاع " ، مزيد ، يطلب في باب "طاع" ، فاسْتَطَاعَ – يَسْتَطِيْعُ : على وزن " اسْتَفْعَلَ " من فعل " طَاعَ – يَطُوْعُ " .

يتخذ التعويض عند القدماء مفهوم الاستدراك ، أي أن الجملة في العربية تطلب استدراك جزء منتقص منها ، فيجري تعويض ذلك النقص تداركا للمعنى ، قال الزمخشري في الأحاجي : « معنى العِوض أن يقع في الكلمة انتقاص ، فيتدارك بزيادة شيء »[54] ، وضربوا لذلك أمثلة كثيرة ، جاء في "الأشباه" :"قال أبو حيان : وقد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا "يا أبت" ، فالتاء عوض من ياء المتكلم "[55] ، ومن أوجهه أيضا "إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة

المصدر مقام الأمر ، ومنه قوله جلّ وعلا : ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾[56] ، تقديره : فاضربوا ، والفاعل مقام المصدر ، نحو قوله جل شأنه : ﴿ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾[57] ، أي : تكذيب "[58] ، " كما يُعوّض زمن الفعل بزمن أقوى دلالة ، ومنه قوله سيحانه في الآية 27 من سورة النمل: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ ، أي : أم أنت من الكاذبين"[59] ، ومن هنا أطلقوا على الجزء المحذوف (معوَّض) ، وعلى الجزء الذي أخذ مكانه (معوّضا عنه) .

مسّ بعض التداخل مصطلح (الاستغناء) مع مصطلحات أخرى قريبة منه ، وهذه المسألة لم تقتصر على الاستغناء فحسب ، بل شملت مصطلحات أخرى غيره بحكم التقارب في المفهوم ، يقول ابن جني في موضوع الإبدال : « والذي عندي فيه أنه جمع بين العوض والعوض منه ، أعني البدل والمبدل منه[60] » ، غير أن الغالب لدى النحويين أن "الإبدال أخص من التعويض ، فكل إبدال يعد تعويضا وليس العكس"[61] ، ومن هنا يتبين مما سبق انه يُفهم من تناول القدماء لمصطلح (الاستغناء) أن ثمة فروقا دقيقة بين هذا المصطلح ومصطلح (التعويض) ، وهذه الفروق تستمد وجودها في آليات كل مصطلح ، فالاستغناء – مثلا - يعتمد آلية الإلغاء ، أو بمفهوم دقيق آلية "الحذف" دون تعويض أو إبدال ، لوجود ما يدل على المستغنى عنه في التركيب كي يغني عنه ، فلا يحدث في البناء أي تغيير يجزي عن الملغى ، بينما يقوم "التعويض" على آلية إيجاد الخلف لما حُذف ، أي أن يحل في عملية التعويض عنصر محل ما أسقط حكما وموقعا ودلالة معا ،لذلك كان الاستغناء حاجة ولدتها الرغبة في التخلص من كل تركيب أو كلمة قد تؤثر بالثقل أو الإطالة ، ومن هنا استحسن في الكلام ترك بعضٍ من أجزاء الكلم بالاستغناء .

5 - أسباب الاستغناء:

تدفع الظواهر اللغوية أسباب تؤثر في اللغة بأشكال مختلفة ، وهذه الأسباب قد تأتي من داخل اللغة نفسها ، تبعا لخصوصيات قد تتعلق بهذه اللغة وطبيعتها ، وقد تأتي هذه الأسباب من خارجها ، أي من مؤثرات مباشرة تحدث حالات أو تبدلات تحدثها ظروف اقتصادية أو سياسية أو ربما يحدثها متكلمو اللغة تبعا لوضعيات تيسر التعامل بها ، وللاستغناء كسائر

الظواهر اللغوية أسباب تدفع إلى وجوده ، ذكرها النحاة القدماء وفصّلت فيه اللسانيات الحديثة، وأهم هذه الأسباب ما يأتي من داخلها ومنها ما يأتي من خارجها :

أ – الأسباب الخارجية :

من أهم أسباب حدوث الاستغناء أن العربي يميل عادة إلى الإيجاز والاختصار في عملية التبليغ ، وهذا ما أطلقت عليه اللسانيات الحديثة مصطلح (الاقتصاد اللغوي) ، هذه الآلية يعتمدها مستعملو اللغة ابتغاء السهولة مع الدقة وتوفير الجهد والزمن ، فهي حاجة طبيعية تأتي استجابة لمتطلبات الحياة وزيادة تعقيداتها ، على أنّ هذه الآلية تقوم في الأساس على إلغاء عنصر من الكلام اقتضت الحاجة إلى التنازل عنه رغبة في الاختصار مع حضوره في ذهن المتلقي تقديرا في ضميره .

ومن جملة الأسباب أيضا بعض ما مرّت به لغة العرب من مؤثرات خارجية عبر التاريخ أفرزت بعض المتغيرات فيها ، فقد تعرضت اللغة العربية لظاهرتي التصحيف والتحريف ، والتصحيف في اللغة "مصدر (صَحَّفَ) ، وصحّفَ الكلمة : أتى بها على غير حقيقتها وصِحَّتها ، وصَحَّفَ فلان : أخطأ في القراءة "[62] ، وقد وردت في بطون مصادر التراث العربي أخبار كثيرة عن التصحيف والمصحفين ممن وقع فيه من الرواة والكتّاب ، فالجاحظ نفسه يشهد "لكيسان مستملي أبي عبيد أنه كان يكتب غير ما يسمع "[63] ، والأصفهاني أيضا تعرض للموضوع بقوله : « وأما معنى قولهم (التصحيف) فهو أن يقرأ الشيء بخلاف ما أراد كاتبه ، وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته »[64] ، المهم في هذه المسألة أن التصحيف داخل في أسباب التبدلات التي حدثت في لغة العرب ، لأن الكتّاب في عصر التدوين أحدثوا عن قصد أو غير قصد هذا التغيير ، يقول ابن قتيبة في هذا الصدد : « قال أبو محمد : الكتّاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه ، ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبه له ، ويسقطون من الحرف ما هو في وزنه ، استخفافا واستغناء بما أُبقي عمّا أُلقي ، إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون من الكلمة. »[65]، فالخطأ في النقل مسألة واردة في تاريخ العربية ، لأن الرواية كانت تتناقل مشافهة ، ما يجعل الأمر يتسم بالخطورة في إحداث التغيير والاستغناء , وخطورته في عدم

العودة إلى الرواية تمحيصا وتدقيقا ، وبخاصة إذا علمنا بصعوبة التراجع لدى الراوي نفسه عما قد يُروى ،وهذا التغيير بلا شك يؤدي إلي الاستغناء ببعض الألفاظ عن بعض .

يُذكر أن بعض النحاة أيضا كان لهم باعٌ في المسألة على قلتهم ، إذ كانوا يتعمدون التحريف والتصحيف ، فكان بعضهم يصطنع الشاهد تأييدا لما يذهب إليه ، والروايات في هذا الموضوع كثيرة ، بل إن النحاة أنفسهم أقرّوا بوجود هذه الظاهرة ، فقد "رُوي عن أبي عثمان المازني أنه سمع اللاحقي يقول: « سألني سيبويه هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال "فَعِلَ" ؟ قال: فوضعت له هذا البيت :

حَذِرٌ أُمُوراً لا تَضِير وآمِنٌ *** مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الأَقْدَارِ"[66]

ويذهب بعض المعاصرين هذا المذهب ، فيرون بأن شواهد شعرية كثيرة في التراث العربي وضعت لتدعم النظرية النحوية لها أصل في لغة العرب ، أو ربما كي تخدم ظاهرة نحوية خرجت عن الذوق العام ، وفي ذلك يقول محمد عيد : « النحاة أنفسهم قد صنعوه تأييدا للقواعد !! وبخاصة أنه يرد استشهادا على ظواهر نحوية تخرج عن الاتجاه العام لها . »[67] . المهم في كل ذلك أن بعض حالات الاستغناء في اللغة العربية قد تدرج ضمن الظواهر اللغوية التي تولدت تحت هذه الظروف ، وليس لنا في تراث العربية ما ينفي ذلك .

وبخاصة إذا عرفنا أن الأولوية عند النحاة العرب تتمثل في الحفاظ على القواعد صافية بعيدة عن أي عجز أو قصور ، أوربما لكون بعض ألفاظ العربية وتراكيبها خرجت عن سيطرة القواعد فقالوا بالاستغناء ونسبوه للعرب .

ب - الأسباب الداخلية :

الحق أن موضوع تفرّد اللغة العربية بخصائص وسمات خاصة جعلتها أحق وأكثر قدرة على تحمل النص القرآني كان ومازال مثار جدل واسع بين اللغويين ، فالقول بهذا الرأي يغذي تحامل من تحامل على دراسة اللغة العربية بعيدا عن الوازع الديني ، غير أن هذا الرأي هو الآخر يجد له مرتكزات لسانية تؤيده ، فالدراسة التطورية للغة العرب أثبتت أنه جرى تعاملا خاصا مع هذه اللغة أثناء الجمع والتقعيد ، لتميزها بسمات خاصة نحو "المرونة والمطاوعة والسعة"[68] ، يفسر

تلك السعة تعدد مفرداتها ، وقدرتها على تحمل المعاني ، وقد عُرف عن القبائل العربية اختلاف في بعض دلالات المفردات لاختلافها في كثير من شؤون الحياة ، ما يعني أن داخل لغة العرب لهجات كثيرة كثرة القبائل ، فالحاجة المرتبطة بالشؤون اليومية اقتضت استعمال الرصيد اللهجي ، بينما اتسعت رقعة الاستعمال إلى الرصيد من الفصيح كلما تعدت الحاجة حدود القبيلة ، فيتم خلال هذه العملية الاستغناء ببعض المفردات عن غيرها ، وكل ذلك ترك بصمته واضحة على اللغة خلال عمليتي الجمع والتدوين ، ما أفرز بعض المتغيرات فيها ، فلغة العرب كانت منطوقة ، وقد استدعت الحاجة عند تدوينها أن نجد العرب "يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يدخلوه في كلامهم"[69] ، كي لا يقع إسراف في المفردات ، أو لوجود كثرة أو قلة تغني عن المطروح من كلامهم .

يضاف إلى ذلك كله أنه كان لرواية الشعر الأثر البالغ في هذه الظاهرة ، فلغة الشعر العربي وبخاصة قبل الإسلام اتصفت بنظام لغوي خاص ، لأن الشاعر كان محكوما بنظام لغوي متفرد ، ولتحقيق ذلك فإنه كان يتجاوز ذلك النظام اللغوي المتعارف عليه ، يقول سيبويه في هذا الشأن : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء ، كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف ، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا ، كما قال العجاج :

قَوَاطِنًا مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمَى

يريد الحمام »[70] ، وهو ما يطلق عليه "الضرورة الشعرية"، وقد فصل ابن جني في هذا الموضوع في أبواب كثيرة من الخصائص ، إذ يقول : « ومنها لم يسمع إلا في الشعر ، والشعر موضع اضطرار ، وموقف اعتذار ، وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صيغها »[71] ، فالشاعر مرتبط بنظام شعري قد يتنازل عن اللغة من أجله ، فإن وجد في السماع ضالته أخذ به ، وإلا "جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع "[72] ، وقد أورد سيبويه أمثلة كثيرة من الشعر العربي جرى فيها الاستغناء مجرى الضرورة بعد قوله : «وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا »[73] ، ثم أتبع هذا القول بشواهد من الشعر العربي، نحو : « ومثله قول الفرزدق :

إِنّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى *** وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ

ترك أن يكون للأول خبرٌ حين استغنى بالآخر ، لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك »[74] يريد أنه استغنى بـــ (غير غدور) لعلم المخاطب بذلك ، والتقدير (وأبَى فكنا غير غدورين)

التطور اللغوي أحد الأسباب الهامة لحدوث الاستغناء ، فيأتي هذا الاستغناء في شكل "اندثار العديد من العناصر المكونة للغات ، فيتخلى الناس عن بعض الاستعمالات ، وتضيع بعض الدلالات ، وتُهجر بعض الأصوات"[75] ، وبهذا تتعدد تمظهراته من اندثار أصوات أو ألفاظ أو ربما تراكيب بكاملها ، واللغة "شأنها في ذلك شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى عرضة للتطور المطرد في مختلف عناصرها : أصواتها وقواعدها ومتنها ودلالاتها ، وتطورها هذا لا يجري تبعا للأهواء والمصادفات ، أو وفقا لإرادة الأفراد ، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج ، واضحة المعالم محققة الآثار ، ولا يد لأحد على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدى إليه"[76] ، فالتطور الصوتي – مثلا – يأخذ صورة الاستغناء عن بعض حروف المد طلبا للتخفيف ، نحو قولهم: « مُصْطَفَ ، وعِسَ ، وأَبُ أحمد » ، عوض (مُصْطَفى ، وعِيسَى ، وأبو أَحْمد) ، وسقوط التنوين وغيرها .

ومن صور الاستغناء على المستوى الصوتي تغير بعض الأصوات أيضا بحكم موقعها في الكلمة ، وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات ، فيقال : « الطالبْ المجدْ ناجحْ » عوض : « الطالبُ المجدُّ ناجحٌ » ، و« انتقلتُ البارحَ إلى عينِ المكانْ » عوض : « انتقلت البارحةَ إلى عينِ المكانِ » ، والتغيير لحق كذالك بعض الحروف المتوسطة ، ففي بعض اللهجات العربية "يقولون : « فاس ، وراس » عوض : « فأس ، رأس »"[77] ونحو ذلك ، كأنهم استغنوا عن نطق الهمزة طلبا للتخفيف .

لم تنشأ كل هذه التسميات في اللغة العربية لتُحدث تداخلا أو تشابها بينها ، إذ اللافت في هذه المسألة أن التسميات التي أطلقت على مختلف الظواهر اللغوية القريبة من "الاستغناء" لم تفد يوما تشابها بينها من حيث الوظيفة ، وبخاصة إذا علمنا أنّ المخاطِب العربي لا يستغني إلا إذا تهيّأ للسامع ما يدل على المستغنى عنه ، إضافة إلى هذا كله فالعربي لم يستغن دون مبرر أو

شروط خاصة بلغة العرب . من هنا ، ومن خلال الدراسة السابقة يتبين أن الذي أحدث كل هذا الارتباك المصطلحي فيما يخص "الاستغناء" والمصطلحات القريبة منه هو اتّسام الدراسات القديمة بالشمول والعموم ، مع غياب تعاريف دقيقة لمصطلح " الاستغناء" تحديدا .

الهوامش:

[1] - ابن منظور جمال الدين بن مكرم : لسان العرب ، دار صادر (بيروت) ، ط 03 ، 1994م ، ج15 ، ص 138 .

[2] - المصدر نفسه ، ج 15 ، ص 135 .

[3] - المصدر نفسه .

[4] - المصدر نفسه .

[5] - من قوله تعالى في الآية 67 من سورة : التوبة : ﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُواْ اللّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ .

[6] - ابن منظور : لسان العرب ، ، ج 15 ، ص 135

[7] - المصدر نفسه .

[8] - المصدر نفسه .

[9] - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، دار الكتّاب الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، ط 02 ، 1992م ، ص48 .

[10] - محمد عبد الوهاب شحاتة : مفهوم الاستغناء في التراث الصرفي والنحوي ، علوم اللغة ، كتّاب دوري يجمع دراسات علمية محكمة يصدر أربع مرات في السنة عن دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، المجلد : الرابع ، العدد : الرابع ، 2001م ، ص13 .

[11] - ينظر : محمد علي الخولي : قواعد تحويلية للغة العربية ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، طبعة 1999م ، ص07 .

[12] - إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ، ص48 .

[13] - محمد عبد الوهاب شحاتة : مفهوم الاستغناء في التراث الصرفي والنحوي ، ص09 .

[14] - من قوله عزّ وجلّ في الآيات : من 01 إلى 18 من سورة الطور : ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ مَا لَهُ مِن دَافِعٍ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاء مَوْرًا وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ الَّذِينَ هُمْ فِي خَوْضٍ يَلْعَبُونَ يَوْمَ يُدَعُّونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لا تُبْصِرُونَ اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لا تَصْبِرُوا سَوَاء عَلَيْكُمْ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَاهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾ .

[15] - من قوله عز وجل في الآيتين 15 و 16 من سورة الذاريات : ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴾ .

[16] - الخليل بن أحمد الفراهيدي : الجمل في النحو ، تح : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط01 ، 1405ه / 1985م ، ص79 .

[17] - الزمخشري : المحاجاة بالمسائل النحوية ، قدّمت له وحققته وعلقت على حواشيه : بهية باقر الحسني ، مطبعة أسعد ، بغداد ، العراق ، (ط1973) ، ص178 .

[18] - سيبويه : الكتاب ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مصر ، ط03 ، 1988م ، ص24 .

[19] - المصدر نفسه ، ج02 ، ص128 .

[20] - المصدر نفسه ، ج03 ، ص158 .

[21] - أبو البركات بن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح : جودة مبروك ، محمد مبروك ، مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط01 ، 2002م ، ص389 .

[22] - المصدر نفسه .

[23] - أبو الفتح عثمان بن جني : الخصائص ، تح : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، (مصر) ، ط03 ، 1376ه / 1957م . ج01 ، ص266 .

[24] - أبو حيان الأندلسي : تفسير البحر المحيط ، دراسة وتحقيق : عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (لبنان) ، ط01 ، 1993م ، ج08 ، ص480 .

[25] - المبرد : المقتضب ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، قيلوب ، (مصر) ، ط02 ، 1399ه / 1979م ، ج02 ، ج02 ، ص199 .

[26] - المصدر نفسه ، ج02 ، ص296 .

[27] - ابن السراج النحوي البغدادي : الأصول في النحو ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (لبنان) ، ط03 ، 1417ه/1996م ، ج02 ، ص430 .

[28] - المصدر نفسه ، ج01 ، ص281 .

[29] - ابن منظور : لسان العرب ، ص810

[30] - الجوهري : الصحاح – تاج اللغة وصحاح العربية - ، 1341 تح: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1990م .

[31] - الزمخشري : أساس البلاغة ، تح : محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ج 01 ، 177 .

[32] - علي أبو المكارم : الحذف والتقدير في النحو العربي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط01 ، 2007م ، ص200 .

[33] - ينظر : محمد علي التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تقديم وإشراف ومراجعة : رفيق العجم ، تح : علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، لبنان ، ط01 ، 1996م ، ج01 ، ص633 .

[34] - ينظر : المرجع نفسه ، ص233 .

[35] - ينظر : محمد عبد الوهاب شحاتة : مفهوم الاستغناء في التراث الصرفي والنحوي ، ص14 .

[36] - ينظر : المرجع نفسه ، ص14 .

[37] - سيبويه : الكتاب ، ج04 ، ص32 .

[38] - أبو شعيب برامو : ظاهرة الحذف في النحو العربي ، مجلة عالم الفكر ، دراسات لغوية ، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد : 03 ، المجلد 31 ، يناير – مارس 2006م ، ص43 .

[39] - ينظر : المرجع نفسه ، ص43 .

[40] - الزبيدي محمد مرتضى الحسيني : تاج العروس من جواهر القاموس ، تح : عبد الكريم العزباوي ، التراث العربي ، (سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب) ، دولة الكويت ، 1393ه / 1973م ، الجزء الثاني عشر ، ص401 .

[41] - المصدر نفسه ، ص402 .

[42] - المصدر نفسه .

[43] - المصدر نفسه .

[44] - ينظر : محمد سعيد إسبر ، محمد أبو علي : الخليل معجم في علم العروض ، دار العودة ، بيروت ، (لبنان) ، ط01 ، 1986م ، 58 .

[45] - محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (لبنان) ، ط01 ، ص134 .

[46] - المرجع نفسه .

[47] - أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف الشهيد ، تفسير البحر المحيط ، ج01 ، ص643 .

[48] - محمد عبد الوهاب شحاتة : مفهوم الاستغناء في التراث الصرفي والنحوي ، ص14 .

[49] - ابن منظور : لسان العرب ، جزء (ض) ، ص3170 .

[50] - المصدر نفسه ،

[51] - المصدر نفسه .

[52] - محمد سمير نجيب اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص163 .

[53] - عبد الفتاح أحمد الحموز : ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط01 ، 1407ه / 1987م ، ص06 .

[54] - السيوطي : الأشباه والنظائر ، ص267 .

[55] - المصدر نفسه ، ص144 .

[56] - من قوله سبحانه في الآية 04 من سورة محمد : ﴿ فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاء اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴾

[57] - من قوله تعالى في الآية 01 و02 من سورة الواقعة : ﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ﴾

[58] - ينظر : السيوطي : المزهر ، ج01 ، ص337

[59] - ينظر : عبد الفتاح أحمد الحموز : ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل ، ص9 .

[60] - ابن جني : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تح : علي النجدي ناصف ، عبد الحليم النجار ، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة ، مصر ، 1415ه / 1994م ، ج02 ، ص238 .

[61] - عبد الفتاح أحمد الحموز : ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل ، ص10 .

[62] - إميل بديع يعقوب : موسوعة علوم اللغة العربية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط01 ، 1427ه / 2002م ، ج04 ، ص348 .

[63] - ينظر : أبو إسحاق جمال الدين الوطواط ، غرر الخصائص الواضحة وعرر النقائص الفاضحة ، ضبطه وصححه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط01 ، 2008م ، ص277 .

[64] - الأصفهاني حمزة بن الحسن : كتاب التنبيه على حدوث التصحيف ، تح : محمد أسعد طلس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط02 ، 1412ه / 1992م ، ص26 .

[65] - ابن قتيبة : أدب الكاتب ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له : علي فاعور ، من إصدارات وزارة الأوقاف ، المملكة العربية السعودية ، ص161 .

[66] - السيوطي : المزهر ، ج01 ، ص180 .

[67] - محمد عيد : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط01 ، 1988م ، ص169 .

[68] - السيوطي عبد الرحمان جلال الدين : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، ج01 ، ص400 .

[69] - سيبويه : الكتاب ، ج03 ، ص646 .

[70] - المصدر نفسه ، ج 01 ، ص26

[71] - ابن جني : الخصائص ، ج03 ، ص188

[72] - المصدر نفسه ، ج01 ، ص396

[73] - سيبويه ، الكتاب ، ج01 ، ص74

[74] - المصدر نفسه .

[75] - *ant-grègoire : petit traité de linguistique ،édition: h.dessain ،liége،(France) ، 2ème edition ، p66 .*

[76] ـ رمضان عبد التواب : التطور اللغوي ـ مظاهره وعلله ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (مصر) ، ط2 ، 1417هـ / 1997م ، ص09 .

[77] ـ علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، (مصر) ، ط03 ، 2004م ، ص81 .